

رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق

شذى سالم دلي
قسم الاقتصاد/كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية
shatha.dily@gmail.com

سندس جاسم شعيب
قسم الاقتصاد/كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية
sndsjasm@gmail.com

المستخلص

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعداده تتطلب نظام تعليمي وتكويني كفؤ و فعال من أجل تحضير الدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة ، من هذا المنطلق فإن مدى فعالية نظام التعليم و التكوين، لا ترتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل و المنشآت المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مدربة و مؤهلة و متخصصة وفق متطلبات هذه السوق و هنا يبرز دور التحليل النظري عند الاقتصاديين الأوائل و المعاصرين على تأكيد العلاقة الوثيقة بين الرأس مال البشري وسوق العمل.

بعدما أصبح العالم يواجه الآن موجة من التحولات الواسعة وثورة في العلم والتقنية وحركية واسعة تطل كل شيء ، حيث لم يشهد تغيرات كالتى شهدها اليوم ، بشكل أدت إلى خلق توجهات جديدة للاقتصاد قلبت المفاهيم والمصطلحات والممارسات التقليدية رأساً على عقب ،لتحل محلها متغيرات أخرى أكثر دلالة ، اذ عزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية جل القطاعات الاقتصادية ومختلف مناحي حياة البشر ، وأصبح التطور الذي يشهده العالم يعزى في أغلب الأحيان إلى ما تمتلكه كل دولة من معرفة في مجال العلوم الاقتصادية و التي لم تكن متصورة عند أسلافنا وغدت المعرفة العامل الرئيس خلافا لعاملي العمل ورأس المال ، مما أدى بالكثيرين إلى تفسير ما يحدث على أنه دخول معتزك اقتصادي جديد مبني على المعرفة كعنصر هام في الاقتصاد ومفتاح نجاح البرامج التنموية والاقتصادية .

Abstract

Human capital is an important factor and a key to economic development, but that the process of its preparation requires an educational system and formative efficient and effective in order to prepare to enter the labor market and contribute to wealth creation, from this standpoint, the effectiveness of the education system and configuration, not with the volume output or structures and installations fitted him, as far as measured by its ability to supply the labor market in the hands of trained and qualified workers and specialized according to the requirements of this market here and highlight the role of theoretical analysis at the early and contemporary economists to emphasize the close relationship between human capital and the labor market.

After it became the world is now facing a wave of changes large and the revolution in science and technology and dynamic range affects everything E, which has not seen changes like those seen today, has led to the creation of new approaches to the economy turned the concepts, terminology and practices upside down, to be replaced by other variables more meaningful , as it invaded the information and communication technology and information most economic sectors and the various aspects of human life, and became the development of the world is due most often to possess each of the knowledge in the field of economic sciences, and which were not envisaged when our ancestors and become a knowledge-the main factor in contrast to the factors of labor and capital money, which led many to interpret what is happening on it to move into a new economic knowledge-based as an important element in the economy and the key to the success of development programs and economic development.

المقدمة

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم ، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار ، ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، خصوصا وأن العالم يشهد يوما بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في الوقت الذي

أصبح فيه الاهتمام ينصب على البشر إعداداً وتدريباً و تعميق للخبرة ، إذ عندما يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام، لذا فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفاً استراتيجياً هو تطوير كفايات رأس المال البشري وإعداده إذ إن تكوين رأس المال البشري وتنميته ضرورة حضارية تفرضها متطلبات العصر ولا يمكن تصور مجتمع متقدم في إمكاناته الإنتاجية فقيراً في كفاءة رأس المال البشري العائد له أو العكس عندما نعلم ان القدرات والخبرات والمهارات لرأس المال البشري غير متساوية بين الأفراد العاملين فهناك فئة معينة منهم تمتلك المكونات المذكورة بشكل يفوق الآخرين ، ويمكنهم ذلك من إنتاج أفكار جديدة تنعكس بالإيجاب على المنشأة ومنتجاتها وحصتها السوقية ؛ وهؤلاء يمثلون إلى حد كبير رأس المال الفكري، والذين تنعكس إمكاناتهم وقدراتهم في كم ونوع مناسب من حالات الإبداع المختلفة في منشأة تمتاز في التكيف باتجاه المستجدات في هذه البيئة، وهذا الأمر لا يتم إلا إذا امتلكت هذه المنشآت الأطر البشرية المؤهلة وتوفير ثقافة تمتاز بالإبداع والابتكار وانطلاقاً من هذه الأهمية التي يشكلها رأس المال البشري في عملية التنمية جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور رأس المال البشري في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل سوق العمل .

مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة حقيقية مفادها ان هناك هدراً كبيراً في استخدام الموارد البشرية وقصوراً في درجة تأهيلها ؛ نابغاً من ضعف الاستثمار في هذه الموارد عبر التعليم والتدريب والبحث العلمي ؛ الامر الذي ادى الى ضعف دورها في بناء التنمية الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

ان لرأس المال البشري دور مهم في تعزيز اقتصاد المعرفة وذلك من خلال التعليم والتدريب والبحث العلمي ، والذي يؤدي الى تنمية العنصر البشري ، ويزيد من كفاءته ودرجة تأهيله باعتباره العنصر الأكثر حسماً في بناء وتحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك لتلبية متطلبات سوق العمل .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في ابراز دور رأس المال البشري في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة الذي يعد من اهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية ، والقاعدة الاساسية في تنمية المهارات والقدرات والمواهب والخبرات للأفراد .

منهجية البحث

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي والتحليلي والاستعانة بالبيانات المعبرة عن المتغيرات المختارة في التعليم والتدريب والبحث والتطوير فيما يخص العراق من اجل الخروج بمعطيات مفيدة.

هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة مباحث تتاول المبحث الاول الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفي اما المبحث الثاني فقد تتاول رأس المال البشري وسوق العمل في العراق وكان المبحث الثالث رؤيا في تلبية احتياجات سوق العمل.

المبحث الاول: الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة

المطلب الاول: مفهوم واهمية رأس المال البشري

أولاً: مفهوم رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري هو جزء من رأس المال الفكري وليس هو رأس المال الفكري بذاته إلا أن بعض من الباحثين (Mcgrege ,tweed, and pech) يعتبرون رأس المال الفكري هو نفسه رأس المال البشري ولكن رأس المال البشري يتمثل بالإفراد الذين يمتلكون المهارات والخبرات ذات الصلة بتكوين الثروة لشركائهم بل هناك من اعتبره عنصراً غير ملموس يعبر عنه دائماً بالمعرفة المتواجدة عند المستخدمين في الشركة والقدرة الإبداعية والتي تفوق في القيمة الحقيقية موجودات الشركة المادية¹.

إذ يعرف رأس المال البشري بأنه معرفة الفرد وخبراته وقدراته ومهاراته فضلاً عن ابتكاراته وترتبط هذه العناصر وإبداعه مع بعضها وتسهم بمجموعها في نجاح العمل أما التركيبات البيئية الداخلية فتشمل براءات الاختراع و المفاهيم والنماذج والنظم المحاسبية والإدارية؛ فضلاً عن الثقافة التنظيمية وبالنسبة للتركيبات البيئية

¹ - رابع عرابة وحنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري و الاستثمار في رأس المال البشري ، الملتنقى الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة حسبية بن بو علي ،2011،ص 6

الخارجية External structures فهذه تشمل العلاقات مع الزبائن والموردين structures والعلامات التجارية وسمعة الشركة أو الصورة المنطبعة عنها².

كما يشير لرأس المال البشري إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات، كل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة عمل معينة.

ويعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي رأس المال البشري بأنه ((كل ما يزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها اي من خلال العلم والخبرة , ومن الواضح ان رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية اساسية هي انه غير مادي بطبيعته على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الانتاج الاقتصادي من سلع والخدمات.

كما تقوم عديد من نظريات الرأسمال البشري على فرضية مؤداها أن الفرد يقوم بالاستثمار في هذا الرأسمال وتراكمه من أجل الحصول على إيرادات في شكل أجور إضافية وتراكم هذا الرأسمال يتم من خلال عمليات التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وأيضاً من خلال التربية الأسرية أو المهارات المكتسبة أثناء العمل أو مجموع المعارف التي تمكن من تنمية الكفاءات لدى الأفراد العاملين . ويتطلب إحداث ذلك التراكم تكاليف مباشرة متمثلة في تكاليف الدراسة ومصاريف الإيواء، والنقل... الخ، وتكاليف غير مباشرة متمثلة بالأساس في تكاليف الفرصة أو الأجر الذي كان من المفروض أن يتقاضاه الفرد لو عمل خلال تلك الفترة

فالاستثمار في الرأسمال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، ويقوم به إما الفرد ذاته) التكوين الأساسي، الخبرات، والتكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد) ، أو تقوم به المؤسسة) من خلال التكوين المستمر . (فالكفاءات المتحصّل عليها في النهاية قد تكون عامة) يتم استعمالها في أية مؤسسة (أو خاصة تؤدي إلى إحداث تأهيل خاص أي مجموع القدرات التي يتم تثمينه ا بالمؤسسة التي ينتمي إليها الفرد فقط. والعائد المترتب يكون في شكلين، إما في شكل زيادة في الأجر، بالنسبة للفرد أو زيادة في إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسة.

² - أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ،نوفمبر

جدول (1): بعض مفاهيم رأس المال البشري وفق اراء الباحثين

المفهوم	الباحث
مجموعة من الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية	Theador&schitz.1961:15
المخزون من المعارف والمهارات والقدرات وهو جزء لا يتجزأ من الفرد الذي ينجم عن الهبات الطبيعية والاستثمار فيها	Becker :1964-8
الدراية الفنية للرجال والنساء التي يتم الحصول عليها في بعض التكاليف والتي يمكن ان تحظى بأسعار في سوق العمل نظراً لكونها مفيدة في العملية الانتاجية	Parnes:1984-8
مجموعة من المعارف والمهارات وقدرات الناس الناشطين في دولة ما	Mehta:1992:p3
اي نوعية محدودة من اي شخص ان يسمح له ((لها)) بالاستمرار في تنفيذ المهام الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة او يسمح له ((لها)) ان يعيشوا في حياة اكثر سعادة	Seligman etal:1997:3
مقدرة اجتماعية تتضمن المعرفة والمهارة والمقدرة المتخصصة والابتكار	Theadogi:1999-43
هو المعرفة والمهارات والكفاءات والخصائص الأخرى المتجسدة في الأفراد أو فئات من الأفراد وكانت قد اكتسب خلال حياتهم واستخدمت في انتاج المنتجات	Westphalen , 1999 : 10
المهارة العالية، الابداع، التعاون، الدوافع، الدراية التي يفهمها الناس في سياق الأعمال الحيوية البيئية، ومنطق التنافس لمؤسساتهم والمتطلبات الحاسمة منها	Rastogi:2000- 196
مجموعة من سمات الجماعات، الخبرة والمعرفة والقدرة على الاختراع والطاقة والحماس التي يختارها الشعب على الاستثمار في عملهم	Weatherly:2003- 1
المهارات والقدرات البدنية والذهنية والنفسية الخ، التي يمتلكها الانسان ويستطيع من خلالها ان يؤدي واجباته	سامويلسون , 2006 , 591
مصدر الابتكار واستراتيجية التجدد اضافة الى الكفاءة والذكاء والقدرة الاجتماعية للتفاعل والاقتران مع الاخرين في الاداء والتميز	الفضل 2009 - 175

المصدر :- محمد مدلول علي , الاستثمار في التعليم و التدريب ودوره في التنمية الاقتصادية (العراق وكوريا الجنوبية إنموذجاً) , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة القادسية , 2013 , ص 17 .

ثانياً: أهمية رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول ، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ذكر " آدم سميث A . SMITH " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت ، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه .

كما أكد " الفريد مارشال A . MARSHALL " أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان ، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود .

كذلك يشكل العنصر البشري حجر الزاوية في تطور المجتمعات، حيث شهد العالم انجازات عديدة تدل على القدرة البشرية في بناء الصروح الهائلة للحضارة البشرية بوجهيها (الانساني والمادي) من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره جزء من ثروة الامم بما يساهم في عملية الانتاج ،وقد اظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية الستينيات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم ،اذ تبين ان تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الصناعية كان مرجعة تحسين قدرة الانسان ومهارته والمعرفة والإدارة³.

يعد رأس المال البشري المصدر الاساسي للنمو الاقتصادي كما انه مصدر لزيادة الانتاج والتقدم التكنولوجي وفي الواقع ان معدل النمو والتقدم المحرز في الدول المتقدمة من رأسا لمال البشري يمثل الفرق الرئيسي بينها وبين البلدان النامية ، لذلك فقد اعتبرت البلدان النامية العنصر البشري حالياً من اهم ما تملكه الدول من عناصر الانتاج المتاحة وبالتالي يصبح الاهتمام به واجباً وطنياً ملحاً ،ويعد ما يوجه الى القوة البشرية من

³- نافر ايوب محمد ، الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، مجلة العلوم الانسانية ،السنة السابعة، العدد 44، 2010، ص7-8.

امكانيات وطاقات وتدعيم هذا الاستثمار عملاً منتجاً فهو بحاجة الى العلم والتخطيط والتنظيم والتوجيه بأسلوب علمي سليم⁴.

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدثين كان من شأنها زيادة الاهتمام بموضع تكوين رأس المال البشري ، وزيادة الاستثمار في الانسان، وتنمية الوعي النظري والادراك العلمي هما⁵ :-

1- القفزة الكبيرة في حجم الناتج القومي للبلاد المتقدمة بالقياس الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الاموال المنتجة الامر الذي يمكن تفسيره الى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري ،حيث اشارت التقديرات الاحصائية في الولايات المتحدة الى ان اقل من نصف الزيادة في الناتج القومي ؛ يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال المادي وساعات العمل والباقي يعود الى الكفاءة الانتاجية لمستوى التعليم.

2- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي كانت ولا تزال تعاني من التخلف بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي بسبب العبء الثقيل من الانظمة الاقتصادية والاجتماعية البالية التي تعزل الانسان فيها وتفقده السيطرة على محيطه فجعلته عاجزاً عن تنوير طاقاته الكامنة.

المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم والتدريب

ان قضية تنمية الموارد البشرية اضحت من اهم القضايا والأكثر إلحاحاً باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية ،فهي تمد البشر بمعارف ومعلومات ومبادئ وفلسفات تزيد من طاقته على العمل والانتاج ،وهي وسيلة تدريبية تُزوده بالطرق العلمية والعملية والاساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الاداء الأمثل كما انها وسيلة فنية تمنحه خبرات اضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية⁶ ، فالدول الأكثر نجاحاً وتقدماً في العالم خلال الفترات التي قد اعطت اولوية كبيرة للتعلم والتدريب والبحث والتطوير باعتبارها عناصر مهمة في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي .

⁴ - فاروق عبد فلية ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ط2، 2007، ص7-8.

⁵ - مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات ، بغداد ، 1981، ص18-19.

⁶ - مصدق جميل الحبيب ، مصدر سابق ، ص19.

أولاً: الاستثمار في التعليم:-

يعد التعليم الركيزة الاساسية التي تركز عليها البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع ، حيث اكد كل من جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما على اهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمه من اسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فتمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي الى زيادة قدراته الانتاجية⁷ ، وهو ما عبر عنه بالحكمة الصينية اذا اردت ان تحصد مشروعاً بعد عام فزرع قمحاً واذا اردت الحصاد بعد عشرة اعوام فاغرس شجرة واذا اردت الحصاد مائة عام فعلم الشعب⁸ .

كما اشار الاقتصادي الفرد مارشال الى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على جدوى الاستثمار في التعليم على ان اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر⁹ ، حيث ينظر (Aigbokhan) وآخرون على ان الاستثمار في التعليم عملية اساسية واضحة الهدف منها كسب المهارات والمعارف والمواقف والاداء والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الاجتماعي ، وتحسين الكفاءة الشخصية للأفراد ، والبحث عن فرص افضل لهم¹⁰ ، كما اعتبر ان اساس السعي لتعليم الافراد كسعي الامم لان تصبح غنية واوضح (مالش) بان الانتقال للتعليم يجعل الناس فقراء والفقير يجعلهم غير سعداء وان الدولة اذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم اكثر سعادة وكما يرى (جون ستيوارت ميل) بان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم ودعا الى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم اكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم اما (فريدريك ليست) اذ عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الاكثر اهمية في الخزين الرأسمالي للامة¹¹ ، وعلى هذا الاساس يلعب التعليم دوراً مهماً في الدول المتقدمة التي اهتمت بالعنصر البشري وتطويره على ان يكون فيها نظام تعليمي ومنهج متقدم لكل فرد من افراد مجتمعها¹² ، اذ نسب ادم سميث الذكاء الحاد والعادات والتقاليد التي تتسم بها الدول المتقدمة الى الانتشار الواسع والمبكر للتعليم و اشار الى اهمية التعليم .

⁷ - عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط3 ، 2008 ، ص13.

⁸ - سالم عبد الحسن رسن - التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية - بحث مقدم الى الندوة العربية - طرابلس - 2005 - ص4.

⁹ - فاروق عبد فلية ، مصدر سابق - ص266.

¹⁰ - Owolabi S. A & Okwu A. T- Aquantitive analysis of role of human resource development in economic growth in nigria - European journal of economic -ISSN 1450-2275 Issue 27 2010 - p:10.

¹¹ - فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، مصدر سابق ، ص74.

¹² - شهاب حمد شيحان ، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4 ، 2010 ، ص8.

ودعا الى ضرورة الاهتمام به باعتباره المجال الذي يمنع الفساد في الطبقة العاملة ويساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹³، لان انتاجية العامل في اي دولة ترتبط ارتباطاً قوياً بالثروة التعليمية، كما اكدت الثروة المعرفية والتطور التكنولوجي الى ان هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والتعليم في تحقيق الاهداف المزدوجة وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وتوسيع مجال المعرفة للمجتمع¹⁴، فقد قام الفرنسي (كولبير) بتشجيع التعليم والمعرفة من خلال تأسيس المراكز العلمية وتشجيع الاختراعات والبحوث العلمية واستقطاب الادمغة من الخارج التي بدورها تؤدي الى زيادة لثروة الامة على ان دخل الافراد المتعلمين اكبر من دخل الافراد غير المتعلمين ولكي يكون الاستثمار مجدداً لا بد ان يكون العائد منه اكبر من التكاليف¹⁵، وبذلك يلعب الاستثمار في التعليم دور مهم في اكتشاف مواهب الافراد، ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل، وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار، ومن جانب اخر يحفز الافراد لتحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس اكثر استعداداً لتقبل التغيير والرغبة فهو يزيد طموح الافراد ويدفعهم للصعود الى السلم الاجتماعي¹⁶.

ونستنتج من ذلك على ان الاستثمار في التعليم يتخذ عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وادارية من خلال تطوير الافراد بالمهارات والمعارف والقدرات والابتكار، وهذا يعتبر بحد ذاته مصدراً للحصول على الوظائف من توفير فرص الحياة وتحسين مستوى المعيشة لهم .

ثانياً: الاستثمار في التدريب :-

يلعب التدريب دوراً أساسياً في تنمية القدرات والمهارات والكفاءات في جميع قطاعات المجتمع ، مما يتطلب عناية فائقة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ضماناً لتحقيق الاهداف في جميع الميادين حتى يتمكن الافراد من تأدية عملهم بأسلوب فعال ذي سلوك واتجاهات ايجابية¹⁷، حيث يؤكد (الفن توفلر) * في كتابه (صدمة المستقبل) على اهمية التدريب كاستراتيجية من اجل البقاء وكذلك استراتيجية مستقبلية في مواجهة تفرط الحواس

¹³ - مصدق جميل الحبيب ، مصدر سابق، ص 21-22.

¹⁴ - ايمان عطية ناصف ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص211.

¹⁵ - مدحت القرشي، ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر ، عمان، 2007، ص170-171.

¹⁶ - موسى خلف عواد ، عباس عصفور ، تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990-

2004 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد10، العدد 4، 2007، ص84.

¹⁷ - جلال خلف السكارنة ، تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. 1 ط، 2001، ص15..

*- الفن توفلر كاتب ومفكر امريكي وعالم في مجال دراسات المستقبل عرف بأعماله في مناقشة الثورة وثورة الاتصالات وثورة الشركات والتميز التكنولوجي.

والتبعية التي يتعرض لها الانسان وزيادة التحميل بالمعلومات وضغط عملية اتخاذ القرارات الكثيرة في وقت قليل¹⁸.

اصبح الاستثمار في التدريب واحد من اكثر الاستثمارات ذات العائد الكبير واصبح كذلك الاهتمام بالموارد البشرية من بين اكبر الصناعات الموجودة حالياً وبالخصوص في العصر الذي نعيش فيه ، ويعتمد على المعلومات والمهارات والقدرات والابداع والتقدم التكنولوجي والمعرفي والاستثمار في التدريب يعتبر الآن احد المداخل الرئيسية لصنع التقدم والرفاه للفرد والمجتمع على حدٍ سواء¹⁹ ، فكلما ارتفعت كفاءة الفرد كلما نمت وتطورت كفاءة المجتمع ككل وبالتالي يمكن ان يتطور ويتقدم ، فنضوج الثروة البشرية ورفيها يتوقف على امتلاك المقومات اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة وتمييزها ورفع انتاجها وبذلك يتوصل المجتمع في الامد القصير والبعيد الى أهدافه المتنوعة التي يضمها هدف واحد الا وهو تحقيق الرفاهية الانسانية لكل افراد المجتمع²⁰ ، فواحدة من معتقدات (شولتز) الاساسية هو ان التدريب استجابة لحاجات المستقبل ويمثل نوعاً من الامان ضد التهديد الدائم للاقتصاد المتغير لان التغيير اصبح السمة البارزة في ديناميكية الحياة المعاصرة والثروة التقنية الراهنة فالتغيرات في بناء الاقتصاد العالمي من جهة ،وتزايد الحديث عن الثورة المعرفية من جهة اخرى انتجا بيئة تعتبر ان المهارات والمعلومات والتدريب لها قيمتها الكبيرة وهذا الاتجاه لم يعكس فقط التغيرات في مطالبة التوظيف الحالي للأفراد فحسب بل نسب في زيادة الجهود للحفاظ على الافراد وتدريبهم ،ورفع مستوى المعلومات والمهارات المتعلقة بالعمل²¹.

وبالتالي فان الهدف الاساسي للاستثمار في التدريب هو زيادة كفاءة الافراد على اداء الاعمال الانتاجية المختلفة ،وكذلك زيادة سرعة تكيفهم مع التطورات التقنية الحديثة التي تسهم بدورها في زيادة الناتج والانتاجية ،وتحقيق التوظيف في المجتمع كما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل عند القيام بتدريب الطبقات الفقيرة بالإضافة الى الدور الفعال في تحقيق التقدم التقني والتغيير الفكري والاجتماعي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية²².

¹⁸ - محمد الصيرفي ، المرجع المتكامل في الادارة الالكترونية للموارد البشرية ، المكتب الجامعي الحديث، عمان ، 2009 ، ص242.

¹⁹ - محسن يوسف- د. اسماعيل سراج الدين، العمالة والتنمية عمالة الشباب، بدون تاريخ، ص71.

²⁰ - محمد حافظ حجازي ،ادارة الموارد البشرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005، ص2-3.

²¹ - على موقع الانترنت

<http://www.hrdiscussion.com/hr5168:htmi>.

²² - مصطفى ابراهيم - وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار الجامعة بدون تاريخ، ص6-7.

ثالثاً: الاستثمار في البحث والتطوير:-

يعد البحث والتطوير النشاط الاساسي للدول في تحقيق التنمية , والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري فالعنصر البشري المؤهل بالدور الاكبر في تنشيط البحوث من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها حيث تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية , وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة²³ , لهذا يمثل البحث والتطوير مكانة هامة في المجتمعات ذات الطابع العلمي والفكري بوصفها الادارة الاكثر فعالية في تحقيق الانجازات الحضارية²⁴.

فاستخدام اساليب البحث العلمي وتنمية القدرات والابتكارات تؤدي الى وضع انتاجية الفرد ودخله وزيادة الدخل القومي بالإضافة الى زيادة المدخرات , على ان الانسان هو المحور الاساسي للتقدم وذلك لا يتم إلا بالتنمية البشرية المبرمجة والموضوعة ببرامج ابتداءً من المدرسة التي يكتشف فيها المتفوقون والمبتكرون, وفي الجامعة حيث تنمو القدرات من خلال الدراسات العليا حيث ينمو القادرون على التفكير والبحث وحل المشاكل , وكذلك من خلال مراكز البحوث والوحدات المتخصصة حيث تدرس المشاكل²⁵, فالبحث والتطوير يعتبر القاعدة الاساسية التي تنطلق منها مبادرات التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية , وهو مقياس تقدم الدول فالتفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل اساسي الى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية , فالدول المتقدمة تطورت كثيراً في مجال العلوم الاساسية فأحدثت أثراً تكنولوجياً في المجالات الانسانية والاجتماعية والعلمية اذ حسنت المستوى المعيشي للبشرية وقدمت وسائل السعادة والرفاهية²⁶ ومن هنا تأتي اهمية الاستثمار في البحث والتطوير من كونه يسهم في زيادة المعرفة وتطويرها وتطوير المعرفة التقنية المستندة للبحث العلمي , والتي تستخدم في مجالات الحياة المختلفة وبالذات الاقتصادية منها والانتاجية والخدمية وغيرها بالشكل الذي يقود الى زيادة ثروة المجتمع وزيادة انتاجية الاقتصاد وتحسين نوعية الانتاج والقدرة على المنافسة مع الآخرين سواء كان ذلك يرتبط بالفرد او الدولة²⁷.

²³- محمد خضري, اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية, بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية, مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس, 2005, ص7.

²⁴- عبد الحميد الوليد الصباغ , محمد محبك, اتجاهات المعرفة في الوطن العربي, مجلة تنمية الراءدين, مجلد 33, العدد 105, 2011, ص66.

²⁵- فاروق عبد فلية , مصدر سابق, ص271.

²⁶- رضا شبلي الخوالدة, الاستثمار في البحث والعلمي, الجامعة الاردنية - الجمعية الاردنية للبحث العلمي - بدون تاريخ - ص2-

3.

²⁷- فليح حسن خلف , مصدر سابق. ص 120.

ولاكتساب البحث والتطوير اهمية حاسمة فهناك اساسيات تدعو الى الاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير تكمن بإضافة خزين من المعرفة لبلد ما بمفرد²⁸.

- يمكن البحث والتطوير من فهم واستيعاب المعارف الاخرى في المخزون العالمي :
- يكون مهارات للعمال يمكنها من الاستخدام الفعال للمعرفة .
- يمنح البحث والتطوير المنافع والقوة للشخص الذي يسيطر على المعرفة انطلاقاً لمقولة (فرانسيس بيكون) ان المعرفة هي القوة .

تتسابق الدول على تخصيص مبالغ اكبر من موازنتها من اجل البحث والتطوير بوصفه استثماراً يدر ارباحاً هائلة ،اذ اثبتت الوقائع ان تشجيع الابتكار والبحث والتطوير واعتماد المعلومات الحديثة من شأنها ان تحرر الانسان من عمله الروتيني ،وتدفعه باتجاه العمل الخلاق وبما يساهم في فتح مجالات جديدة للأبداع وزيادة قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية²⁹، ويمكن ان نستنتج مما سبق ان الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير اجزاء مترابطة ومرتبطة بعضها البعض الاخر في تمكين البشر ،ورفع كفاءته وإمكانياته وقدراته فالتدريب يبدأ من حيث ينتهي التعليم والبحث والتطوير يبدأ من حيث انتهى التدريب.

المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة

أولاً : مفهوم اقتصاد المعرفة

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة التي نتجت عن التطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية وخاصة في البلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنولوجيا وكانت بداية ظهوره في العقد الاخير من القرن العشرين اذ ظهرت العديد من الدراسات التي طرحت هذا المفهوم والدور الذي تلعبه المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم ، واخذ هذا الاقتصاد الجديد بالتطور بشكل سريع واصبحت خصائصه تتوسع وتتجدد مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي وقد اطلق عليه العديد من التسميات كالاقتصاد الالكتروني ، الاقتصاد الرقمي ، اقتصاد الانترنت ... الخ .

²⁸- محمد خضري، اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية. بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية ،مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس،2005،ص7.

²⁹- زياد هاشم عيسى ، ناظم حسن رشيد ، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام المعلومات الحديثة ، بحث مقدم الى جامعة الزيتون الاردنية لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، المؤتمر العلمي الخامس ،2005، ص14.

حيث عرفه الاقتصادي الفن توفلر (Alvin Toffier) بانه فرع من فروع العلوم الاقتصادية الذي يركز على المعرفة وراس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات³⁰ ويرى بعض منظري نظريات النمو الحديثة مثل باول رومر الى ان المعرفة هو المصدر الثالث الذي يقود ويوجه الاقتصاد وان التكنولوجيا والمعرفة تمثل الاسس المعتمدة كعوامل للانتاج في النماذج الحديثة للنمو حيث ان النموذج الكلاسيكي قد شخص عاملي العمل وراس المال كعوامل انتاجية فيه . اما المعرفة والانتاجية والتعليم وراس المال الفكري فقد شخصت بانها عوامل خارجية تعمل خارج النظام³¹ ويعرفه مايكل بيتر " بانه الانتاج الذي يستند الى الانتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات وينعكس في اتجاه نمو تكنولوجيا المعلومات وصناعة تكنولوجيا المعلومات³²، كما عرفه باركلي " بانه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وتحفيز الافراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون³³ . اما المدرسة الاوربية للبحوث الصناعية ترى ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد المؤسس على الافكار حيث ان مفاتيح خلق الوظائف والمعايير العالية المعيشية هي افكار مبتكرة وتكنولوجيا جسدت وغرست في خدمات ومنتجات مصنعة ، وهو اقتصاد يكون الخطر وعدم اليقين والتغير هو القاعدة بدلا ان يكون استثناء بقية الاهداف قائمة كما هي في الاقتصاد التقليدي كزيادة الدخل والتوظيف الكامل وان الوصول الى هذه الاهداف قد تغير وذلك من خلال التطور المستمر والدائم للاقتصاد الرقمي وزيادة البحوث والابتكارات وتطوير المهارات والمعرفة للقوة العاملة³⁴ ، ولعل اشمل التعاريف التي ذكرتها الادبيات الاجنبية هو ما ذكره القاموس الاقتصادي من ان اقتصاد المعرفة يمثل الصفات الاقتصادية المعاصرة والتي تسخر فيها فعاليات تكيف المعرفة (والتي تخص خلق ومعالجة وتقديم المعلومات) من اجل معدل متنامي للتوظيف والانتاج ومن امثلة هذه الفعاليات التعليم والخدمات المتخصصة والاعلام والاتصالات والبحوث³⁵ .

والبعض يرى بانه الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والابداع العلمي الوزن الاكبر في نموه ، ويقوم على تنمية الموارد البشرية علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدا على المعرفة التي

³⁰ - منعم دحام العطية اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية في العراق دراسة تحليلية تقييمية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلة 13 ،العدد 3 ،سنة 2011 ص 4.

³¹ - هانف احمد محمد ، اقتصاد المعرفة آلية الانتقال ، المؤتمر العلمي الاول ، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ،2009،ص14
³² - Michel peter ,national Education Pdcy, constructions of the Knowledge economy , jou ,of education
2001

³³ -محمد جبار الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر نموذجا ، بحث منشور على شبكة الانترنت الموقع
التالي : www.docuesk.com

³⁴ - هانف احمد محمد ، المصدر السابق نفسه، ص ص 14-15

³⁵ -Bannock .G.Baxter,Davis,E(2003) " The penguin Dictiongry of economic " Penguin Books Ltd,England

يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري كسلعة استراتيجية كخدمة وكمصدر للدخل القومي³⁶. ويركز هذا التعريف على الاهمية النسبية التي تحتلها الاصول البشرية اللاملموسة في اقتصاد المعرفة والتي تعد من عناصر الانتاج الاساسية فيه. وبناءا على ما تقدم يمكن القول بان الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو ويعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار، وان الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية ورأس المال البشري هي اكثر الاصول قيمة في هذا الاقتصاد الجديد.

ثانياً: مؤشرات اقتصاد المعرفة :-

هناك العديد من المؤشرات التي تبرز جليا تعاضد الاقتصاد المعرفي ويمكن تصنيف هذه المؤشرات في

ثلاثة فئات مختلفة هي³⁷:

1- مؤشرات التعليم والتكنولوجيا: وتتمثل في البيانات المتعلقة بالابحاث والاحصائيات وبراءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجي ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات وتتناول الاتفاق على البحث والتطوير ومصادر التمويل وعدد براءات الاختراع المسجلة وعدد المنشورات العلمية التي كلما زادت كلما عكست اهتمام الدولة بهذا الجانب كما انها تكشف سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة اخرى ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع تكنولوجيا غير المجسدة منه حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدات الفنية.

2- مؤشرات الموارد البشرية: ان هذه المؤشرات على قدر كبير من الاهمية وتتمثل في بيانات التعليم والتدريب اذ نجد ان النهج المتبع في الدول المتقدمة من اجل التعليم المستمر وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف كي تجعله مؤهلا للعمل في ظل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد، وكذلك تقديرات مخزون رأس المال البشري من خلال تحديد نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وقياس مستوى تدريب السكان او قياس مهارات الراشدين او تحديد الفروقات التي تميز عائدات الراشدين ومن ثم تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ويدخل في هذا الجانب ايضا النفقات العامة الاجمالية للتعليم التي تخصصها الدولة لتطوير عملية التدريس والتي تعطينا معدلات ارتياد مؤسسات التعليم وفقا لمستويات التعليم المدرسي و العالي.

³⁶- محمد انس ابو الشامات وآخرون، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد (28) العدد (1)، 2012، ص 597

³⁷- انظر: الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكارات في المجتمع المبني على المعرفة: الامم المتحدة، نيويورك، 2003، ص ص

3. مؤشرات نشر التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات : وتتمثل في مدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم مثل (الهواتف ، والحواسيب ، وشبكات الانترنت) والجدول (2) يوضح العناصر الفرعية المكونة للمؤشرات الرئيسية في اقتصاد المعرفة .

الجدول (2): العناصر الفرعية المكونة لعناصر مؤشر اقتصاد المعرفة الرئيسية

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
(ب) البحث والتطوير Research and Traiting	1- تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي 2- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير 3-اجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان 4-اجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الاجمالي 5-المتوسط السنوي لاعداد براءات الاختراعات الممنوحة 6-ما يتم انفاقه على البحث والتطوير من رجال الاعمال للفرد	وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة
(ت) التعليم والتدريب Education and Traiting	1- اجمالي الانفاق على التعليم لكل فرد 2- معدل معرفة القراءة والكتابة 3-نسبة الطالب /المدرس في المرحلة الابتدائية 4-نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الثانوية 5-التسجيل في المرحلة الثانوية 6-التسجيل في المرحلة الجامعية	ويعد المدخل الاساسي للاقتصاد المبني على المعرفة وهو يركز على الموارد البشرية
(ع) البنية المعلوماتية Infostructure	1- مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات 2- الهواتف العاملة المستخدمة لكل الف من السكان 3-اشتركات الهواتف العاملة المستخدمة لكل الف من السكان 4-التلفونات العاملة لكل الف من السكان 5-التلفزيون والراديو لكل الف من السكان 6-اجهزة الفاكس لكل الف من السكان 7-تكلفة المكالمة الدولية 8-الدوريات والصحف اليومية لكل الف من السكان	وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والاعلام
(ح) البنية الاساسية للحاسوب Computer	1- نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب 2- اعداد اجهزة الحاسوب لكل الف من السكان 3-نسبة المشاركة الدولية في البنية الاساسية للحاسوب بالثانية	ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه اداة لتقويم القاعدة المعلوماتية

	4-طاقة الحاسوب لكل فرد 5-اعداد مستخدمي الانترنت لكل الف نسمة من السكان 6-مواقع الانترنت لكل عشرة الاف نسمة من السكان	Infostructure
--	--	---------------

المصدر :-علي نور الدين اسماعيل ،اقتصاد المعرفة من منظور رياضي :الدول العربية حالة دراسية المجلة الاقتصادية السعودية ، العدد السابع عشر، 2004 ، ص43 ، بالاعتماد على تقرير البنك الدولي :مؤشرات اقتصادية دولية عامي (2002-2003).

المبحث الثاني: رأس المال البشري وسوق العمل في العراق

المطلب الاول: رأس المال البشري ومؤشرات اقتصاد المعرفة في العراق

يساهم التعليم العالي في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة والمساهمة في إنتاج المعرفة العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم ، والعمل كقنوات للانتقال والنشر. المعرفة المتولدة في الخارج. ويقدر العائد على التعليم العالي بنسبة 10 ٪ أو أكثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يسهم في زيادة إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي الطويل. يقتصر القبول في التعليم الجامعي في العراق على التعليم الثانوي والثانوي أحياناً (الفني والتقني والمهني) (2 - 6) سنوات من الدراسة. هذه المرحلة مهمة في إعداد الكوادر العلمية للتأثير على المجتمع. نلاحظ من الجدول (3) عدد خريجي الدراسات الأولية وأعلى في الجامعات والهيئات العامة والخاصة للتعليم الفني ومراقبة معدلات التغير خلال الفترة (2010-2015) ، هناك عدم استقرار واضح في التغيرات في عدد الطلاب المتخرجين. شهد العام الدراسي (2012-2013) أكبر عدد من الخريجين (61079) (2013-2014) وهو أعلى عدد من الطلاب المتخرجين (23880). سبب الزيادة في نسبة الإقبال في الكليات المدنية وكما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3): مؤشرات الرئيسية لخريجي التعليم العالي خلال الفترة 2005-2015

خريجو الدراسات العليا	خريجو الدراسات الجامعية الاولى						السنة
	المجموع الكلي	هيئة التعليم التقني			الجامعات الاهلية	الجامعات الحكومية	
		مجموع	الكليات التقنية	المعاهد التقنية			
5861	74669	16401	2413	13988	4493	53775	2006/2005
5328	75529	15743	2910	12833	5112	54674	2007/2006
4346	67053	17451	2368	15083	3918	45684	2008/2007
4706	69020	15284	1974	13310	5268	48468	2009/2008
3827	73988	20324	2609	17715	5578	48086	2010/2009
4910	93357	24347	2528	21819	9641	59369	2011-2010
5846	98673	28639	2325	26314	13673	56361	2012-2011
6888	99772	22417	2518	19899	16276	61079	2013-2012
6485	100190	18075	2370	15705	23880	58235	2014-2013
8081	100848	20930	2134	18796	21513	58405	2015/2014
-18,7	7,2	11.5	32,2	33,1	5,9	-0,8	معدل التغير خلال الفترة - 2009/2008) % (2010/2009
-13,7	-0,9	12.3	8,1	26,6	24,1	-10,6	معدل التغير خلال الفترة - 2006/2005) % (2010/2009
24.6	0.7	15.8	-10	19.7	-9.9	0.3	نسبة التغير (الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة -2014/2013) % (2015/2014
64.6	8.0	-14.0	-15.6	-13.9	123.1	-1.6	نسبة التغير (الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة -2011/2010) % (2015/2014

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، 2015.

نلاحظ الزيادة في عدد الخريجين مع ازدياد عدد الطلاب المقبولين وأعضاء هيئة التدريس ، كما هو موضح في الجدول (4) ، مما يشير إلى وجود تطور ملحوظ في عدد الطلاب المقبولين وكذلك الزيادة في عدد الطلاب. عدد المدرسين ارتفع من (24459) في العام الدراسي (2006/2005) لتصل إلى (37404) تدريسي في العام الدراسي (2012/2011) ، مما يشير إلى زيادة في الاتجاه نحو الحصول على شهادات جامعية في مختلف التخصصات كما هو موضح في الجدول (4) الذي يبين تطور مؤشرات التعليم العالي في العراق للفترة من 2000 إلى 2015 ، مع زيادة عدد الطلاب من 277195 في عام 2000 إلى 574741 في عام 2015. ويعكس هذا التطور زيادة الاهتمام في التعليم من أجل الحصول على شهادة في التعليم العالي. في حين أن عدد أعضاء هيئة التدريس في جميع الجامعات العراقية يرتفع من (12402) في عام 2000 إلى (35319) عام 2015. ونتيجة للزيادة في عدد الجامعات ومراكز البحث العلمي في العراق .

جدول (4): تطور عدد الطلاب والأساتذة الجامعيين في الجامعات العراقية

السنة	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الجامعات	السنة	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الجامعات
2000	277195	12009	12	2008	382873	30106	19
2001	297292	12344	12	2009	416414	31952	19
2002	322226	13170	12	2010	456377	33968	19
2003	354922	15439	12	2011	476007	21113	19
2004	368753	16950	17	2012	489105	37374	20
2005	380231	21002	17	2013	554272	39389	20
2006	353173	24401	18	2014	626700	40938	23
2007	368631	29080	18	2015	574741	35319	23

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، سنوات مختلفة.

كذلك يعد التدريب في العراق أحد المصادر الهامة والفعالة لاكتساب المهارات وكذلك رفع الكفاءات التي لها تأثير إيجابي على الحركة الاقتصادية للطاقت الشابة. يتميز بالخبرة والمهارات والوعي والتدريب الذي يمكن

تحقيقه وفقاً للتقنيات الفنية والحديثة. يتم تقديم مستويات الإنتاجية والخدمة بكميات ونوعية ومواكبة التطور العلمي والتقني في العالم. أنشأ العراق عدة مراكز تدريبية لزيادة القدرات البشرية وزيادة قدراته. يهدف العراق إلى إنشاء العديد من المراكز من أجل زيادة القدرة البشرية ويمكننا ملاحظة الجدول 4، ويظهر عدد الطلاب المتخرجين من هذه المراكز على الرغم من تزايد أهميته في عدد الخريجين. ومع ذلك ، لم يكن الاستثمار في التدريب على المستوى المطلوب مقارنة بالدول العربية الأخرى.

جدول (5): عدد خريجي مراكز التدريب في العراق

عدد الخريجين						اسم المركز
2010	2009	2008	2007	2006	2005	
236	194	146	-	27	-	مركز المعتصم
1518	1030	2382	72	-	-	مركز الإسكندرية للتدريب المهني
-	40	42	118	20	97	مركز البصرة للتدريب المهني
1317	934	2414	3375	1527	4923	مركز الوزيرية للتدريب المهني
-	487	2001	754	309	427	مركز خور الزبير للتدريب المهني
577	363	1668	4113	120	1186	مركز الزعفرانية للتدريب المهني
288	101	1734	762	47	251	مركز نينوى للتدريب المهني
849	502	2262	3883	675	949	مركز الشعلة للتعليم المهني
828	656	1605	907	70	-	مركز الوليد للتدريب المهني
306	203	267	122	456	560	مركز الشعب للتدريب المهني

المصدر: - من عمل الباحث يستند إلى بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مركز التدريب المهني - قسم الإحصاء ، منشورات متعددة

المطلب الثاني: تأثير الاقتصاد المعرفي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق

اعتمد البنك الدولي لقياس دليل اقتصاد المعرفة على اربعة محاور يمكن من خلالها قياس اقتصاد المعرفة وتكوين صورة واضحة عن المرحلة التي وصلت اليها بلدان العالم المختلفة في بلوغها مجتمع المعرفة ودعم اقتصادها المعرفي , وتمثل هذه المحاور الاتي³⁸.

المحور الاول :- منظومة اقتصادية ومؤسسية رصينة قادرة على نقل جميع الوسائل المتاحة للأستخدام الامثل للموارد المعرفية المتاحة والمتجددة وهي تمثل منظومة الاقتصاد الوطني وتتضمن الناتج المحلي الاجمالي , حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمال , دليل الفقر البشري , دليل الناتج الاجمالي , عدد السكان , نسبة التوظف في الصناعة , نسبة التوظف في الخدمات فضلاً عن متغيرات اخرى .

المحور الثاني : موارد بشرية تتمتع بمستوى علمي رصين ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على انتاج الموارد المعرفية ونشرها فيما بينها وتحسين توظيفها على ارض الواقع وتضم دليل التعليم , معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار , حجم الالتحاق بالمدارس المتوسطة, الانفاق على التعليم (نسبة من الناتج الاجمالي المحلي) ومتغيرات اخرى .

المحور الثالث :- توفر بنية تحتية معلوماتية واتصالية تتسم بمرونة وقدرات مميزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال ومعالجة الموارد المعلوماتية ونشرها داخل حدود المجتمع الشبكاتي المحلي وتتضمن عدد الهواتف الثابتة لكل 100 مواطن , عدد الهواتف المحمولة لكل 100 مواطن , عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 مواطن , والانفاق على ادوات المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج الاجمالي .

المحور الرابع :- منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات ومراكز البحث والتطوير والجامعات والجهات الاستشارية قادرة على المساهمة في الحصيولة العولمية المتنامية كما تمتلك المعرفة الكافية لأستيعاب عناصر المعرفة الجديدة وتوجيه فاعليتها بحيث تلبي الحاجات القائمة في بيئة المجتمع من خلال استحداث تقنيات واليات جديدة ويتضمن دليل التنمية البشرية , العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة , مستوى تطوير الكوادر , التعاون البحثي بين الجامعات والشركات , توافق التعليم الجامعي مع متطلبات الاقتصاد

³⁸- حسن المظفر الرزوي , سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي وانعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 348 , السنة الثلاثون , بيروت , شباط , 2008 , ص90 .

وفي عصر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد اقتصاد المعرفة من الفروع الاقتصادية المهمة حيث تشكل محركا رئيسا للنمو الاقتصادي القائم على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة وموakبا لجميع الابتكارات والابداعات ومستخدما الرقمية (Digital) في حفظ معلوماته ويكون العنصر البشري المؤهل الفعال القادر على استخدام التكنولوجيا الملائمة والمتطورة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة على المستوى الجزئي والكلي .

وعليه فإنه مفتاح ضروري للاقتصاد والاقتصاد المعرفي يتمثل في استخدام الحاسبات والانترنت و وسائل الاتصال والمعلومات الاخرى القائمة على التكنولوجيا حيث ان 70% من عمليات الانتاج الحالية تعتمد على المعلومات التي يمتلكها العاملون أي ان المصانع حاليا تحتاج الى التفكير وابداع العامل اكثر من الحاجة الى استخدام يديه ، وفي العراق وبدراسة بعض هذه المؤشرات يلاحظ انخفاض النسبة المئوية لامتلاك خطوط الهاتف السلكية لكل 100 شخص عام 2007 الى 5،1 وهذه نسبة متدنية جدا ناهيك عن الجانب النوعي للخدمة المقدمة

أما امتلاك الحواسيب الالكترونية فالنسب المئوية للاسر التي تمتلكها هي 3.6 في عام 2004 و 7.4 في عام 2007 وهي نسب متدنية اضعف الى ذلك مشكلة النقص النوعي والكمي في تغطية شبكة الانترنت حيث النقص النوعي والكمي وارتفاع التكلفة بما لا يتناسب مع ما تتطلبه عملية تبادل السلع والخدمات ومنها المعلومات والانفتاح على مصدر المعرفة اينما كانت³⁹. و الجدول (6) يستعرض بعض مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة للمدة (2007-2012) .

جدول (6): بعض مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في العراق للمدة (2007-2012)

السنة	الاتفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة	مشاركوا الهاتف المحمول لكل 100 شخص	مستخدموا الانترنت لكل 100 شخص	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بالدولار الامريكي
2007	0.07	-	49,871	48	0.9	88,837,727,881
2008	0.05	-	-	59	1.0	131,611,819,294
2009	0.08	60	-	65	1.1	111,659,988,889
2010	0.06	62	-	73	2.5	135,488,471,368
2011	0.06	61	-	78	5.0	180,606,795,374
2012	-	-	-	79	7.1	210,279,947,256

المصدر : موقع البنك الدولي ، المؤشرات لسنوات متفرقة على شبكة الانترنت ، الرابط التالي :

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

(-) تعني عدم توفر بيانات .

³⁹ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية للسنوات 2010-2014 بغداد ، 2009، ص 119

المطلب الثالث: سوق العمل في العراق

أولاً: البطالة في العراق

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي, لما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة تنعكس على بناء المجتمع لاسيما فئة الشباب فهي تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل. وما يترتب على ذلك في انخفاض المستوى المعيشي للأفراد ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر⁴⁰. وتعتبر البطالة عن وجود قوى عاملة ترغب في العمل وبالأجر السائد لكن ل تحصل عليها، وتتخذ البطالة في الدول المتخلفة صوراً متعددة كالبطالة الظاهرة منها والمقنعة وتتمثل البطالة المقنعة في تبيد جهود العاملين في أعمال قليلة الإنتاجية وتظهر في القطاع الزراعي والباة المتجولين وعمال الخدمة المنزلية. ويعود سبب هذه الظاهرة الى عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف طرائق الإنتاج، فضلا عن زيادة حجم السكان في الدول النامية، واجتماع قوى الفقر والمرض في دائرة مفرغة.

وفي العراق ان اغلب التشغيل في القطاع العام لتخلف القطاعات الإنتاجية الأخرى (زراعة-صناعة) وعدم قدرتها على النهوض في ظل الوضع الراهن. وهناك عدة أسباب للبطالة في العراق وخاصة بعد 2003 أهمها⁴¹:

1- العمليات الإرهابية والتخريبية التي ادت إلى إعاقة إعادة الأعمار وذهاب أكثر التخصيصات المالية لمحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن.

2- سوء توزيع الموارد المالية على مختلف المناطق والمشاريع مما قل تشغيل الأيدي العاملة.

3- خشية القطاعات الاقتصادية الأجنبية والعراقية من التوظيف بسبب غياب الأمن والاستقرار والخشية من ممارسة أساليب تؤدي إلى خسارة تلك التوظيفات

تخلف التقنيات المتوفرة في العراق والمصاعب التي تواجه توفيرها واستخدامها مما يعيق عملية أعمار العراق وتلكو كبير في عودة المزيد من الكوادر العلمية والتقنية العراقية للعمل في مدن العراق. ومن ملاحظة الجدول(6) نجد ان مستويات البطالة بلغت للأعوام 2003,2004 نحو 28.1,26,80 وهي نسب عالية وذلك لعدم الاستقرار الأمني والسياسي وازدياد عمليات الإرهاب والتخريب التي استهدفت مؤسسات الدولة والمال العام

⁴⁰ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بيت الحكمة، 2009 التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008، ص44

⁴¹ - صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص184

وللمصانع العراقية، في حين تحسنت نسبة البطالة لعام 2008 وذلك لاستقرار الاقتصادي وتحسن سعر صرف العملة العراقية وتبني الحكومة برامج زيادة التشغيل والتعيينات التي وفرتها الدولة وتطوع الكثير من الأفراد في صفوف القوات المسلحة ومحاربة البطالة. ويمكن القول بان هنالك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة لكن هناك تقارير للبنك الدولي تشير الى إن انخفاض الأجور هو سبب الفقر لكن في اغلب الأحيان صعوبة الفصل بينهما على مستوى الاقتصاد الكلي⁴². ويشار إن هنالك ارتباطات وثيقة بين البطالة والفقر تشكل تحديا كبيرا للتنمية لاسيما ان أسباب البطالة تدور حول استغلال النفط وخصائص قوة العمل التي ترتفع فيها نسبة الشباب التي تفتقر إلى التدريب والتأهيل لزوجها في سوق العمل، وان زيادة السكان وتخلي الدولة عن تعيين الخريجين الا بنسب معينه وسوء التخطيط التعليمي وتخلف ربط المؤسسات العلمية في سوق العمل وعدم أهلية القطاع الخاص على استيعاب القوة العاملة⁴³، مما زاد من البطالة في تقدير بعض الأوساط إلى 60% عام 2003. وان القطاع الخاص تفاقمت محنته بعد عم 2003 نتيجة لانعدام الأمن والاستقرار وسياسة حرية التجارة وتراخي مناخ الاستثمار وتدهور البنية التحتية بسبب الحروب مما اضعف من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي⁴⁴.

جدول (7): معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2016

السنة	معدلات البطالة	السنة	معدلات البطالة
2003	28,1	2010	15
2004	26,8	2011	16
2005	18	2012	15,7
2006	17,5	2013	15,1
2007	16,3	2014	16,4
2008	15,3	2015	25
2009	18	2016	-

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مجاميع احصائية متفرقة

42 - د.صابر بلول السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر ،مجلة كلية العلوم السياسية.جامعة دمشق، المجلد (25) 2009،ص556

43 - د. حسن لطيف،الفقر في العراق مقارنة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية،العدد 38، 2007،ص104

44 - جمهورية العراق،إستراتيجية تطور القطاع الخاص. 2014- 2030، 2014،ص52

ينبني من الجدول(7) ان معدلات البطالة وعلى الرغم من انخفاضها من 28.1% في العام 2003 الى 25% للعام 2015 لكن في الحقيقة ترهل الجهاز الحكومي الوظيفي يشير الى وجود بطالة مقنعة فضلاً عن المشكلة الكبرى وهي البطالة في صفوف الخريجين بسبب متطلبات سوق العمل وعدم مواثمتها لافواج المتخرجين من الدراسات الجامعية الاولى مما يتطلب وقفة جادة لمعالجة هذه الظاهرة التي تتراكم سنوياً ويلاحظ انخفاض نسبة التضخم الركودي من 60.7% في العام 2003 الى 18% للعام 2008 ليرتفع مرة اخرى الى 26.4% للعام 2015 وتشكل كل من البطالة والتضخم من المحددات الرئيسة التي تعرقل عملية تنمية الاقتصاد العراقي. ومن الإجراءات التي تبنتها الحكومة في التصدي لمشكلة البطالة بين الشباب هي⁴⁵:

أ- الاعتماد على العقود الوقتية في تشغيل, وخاصة للشباب الخريجين وإعادة توزيع موظفي الوزارات الملغاة.

ب- سياسة التوسع في التوظيف التي تبنتها الدولة بعد عام 2005 وخاصة في الاجهزة الأمنية.

توفير فرص عمل وقتية ولساعات محدودة للحد من فقر الدخل, ومن هذه الفرص تشغيل العاطلين(حراسا

او عمال تنظيف او صباغين للجسور).

ثانياً:- خصائص سوق العمل في العراق

1. السكان في العراق

ان التركيب الديمغرافي للسكان ضروري في معرفة اداء سوق العمل نظراً لعلاقته بجوانب تتصل بهيكل

عرض العمل ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات في جدول (8).

⁴⁵ - العراق, وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة اظ, 2014 التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014, ص49

جدول (8): عدد السكان بحسب الجنس في العراق للمدة (2004- 2015)

السنة	عدد الذكور	عدد الاثناث	المجموع
2004	13629	13510	27139
2005	14055	13908	27963
2006	14493	14317	28810
2007	14943	14739	29682
2008	16058	15837	31895
2009	15910	15754	31664
2010	16561	15929	32490
2011	16985	16353	33338
2012	17420	16788	34208
2013	14864	17232	35096
2014	18319	17686	36005
2015	18660	18274	36934

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الإحصائية لسنة 2016.

نلاحظ من الجدول (8) تطور حجم السكان في العراق للمدة (2004-2015) حيث ازداد حجم السكان في العراق نحو (27139) في عام 2004 الى (36934) في عام 2015 ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات الخصوبة التي بلغت (4%) طفل لكل امرأة سنة 2016 (12).

اما بالنسبة الى تركيب السكان بحسب الفئات العمرية والذي يحدد حجم القوى البشرية المتاحة وتحدد في ضوء اعباء الاعالة والتمتع من قوة العمل وحجمها وتركيبها فنجد من خلال الجدول (9).

جدول (9): نسبة السكان بحسب الفئات العمرية في العراق للمدة (2004-2016) (نسبة مئوية)

السنة	0-14 سنة	15-64 سنة	اكثر من 64 سنة
2004	43,4	53,8	2,8
2005	43,3	53,9	2,8
2006	43,1	54,1	2,8
2007	43,1	54,1	2,8
2008	43,1	54,1	2,8
2009	41,0	56,1	2,9
2010	39,6	57,1	3,3
2011	39,6	57,2	3,2
2012	39,9	57,2	2,9
2013	39,4	57,7	2,9
2014	39,1	57,8	3,0
2015	39,4	57,9	3,2

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الإحصائية لسنة 2016.

نلاحظ في جدول (9) ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من عمر (15-64) إذ شكلوا نسبة (57,9%) من مجموع السكان في العراق سنة 2015 وان هذه الزيادة تعني زيادة السكان الناشطين اقتصادياً , اما نسبة السكان التي تقل اعمارهم دون سن (15) فكانت نحو (39,1%) من مجموع السكان لسنة 2015 وهذه الفئة تشكل فئة المعالين من السكان , وهذا يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المتاحة لانه يؤدي الى استنزاف جزء مهم منها لأغراض الاستهلاك لأعاليه هذه النسبة المرتفعة من السكان التي تسهم في نشاطات اقتصادية لأنها خارج سن العمل

2- ضعف امكانيات القطاع الخاص في توفير فرص العمل

يعد القطاع الخاص من القطاعات الاقتصادية الوطنية وله دور بارز في رفع معدلات التنمية البشرية فضلا عن مساهمته بتوفير السلع والخدمات للمواطنين والتقليل من البطالة عبر استيعابه للقوى العاملة العراقية.

وكانت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة متواضعة ترتبط في ظروف هذا القطاع، فقد بلغت عام 2003 نحو 25.3 ارتفعت الى 32.8 عام 2005، بينما كما معدل التوظيف بدوام كامل وجزئي لنفس السنوات نحو (21%—26.6%)، (28%—32%) انظر الجدول(10). وان القطاع الخاص ينمو بنسبة 60% من إجمالي فرص العمل في العراق في عامي 2007 و2012 ومع ذلك لم يكن قادرا على خلق فرص عمل جديدة وعلى وفق احدث تقييم لمناخ الاستثمار (ICA) للعراق، ان للقطاع الخاص حضور محدد وحوافز توسعه غائبة تقريبا في الوقت الحاضر، والسبب في ذلك يرجع الى عقود السياسة الاقتصادية السابقة لفترة ما قبل 2003 التي ربطت وبمنتهى الإحكام الاقتصاد العراقي بالدولة، وعلى الرغم من إمكانية إشراك القطاع الخاص في عراق ما بعد النزاع هي كبيره فان القطاع الخاص في العراق ما يزال منخفضا وغير مدعوم، وان اغلب شركات القطاع الخاص في العراق هي صغيرة وغير رسمية تعمل أساسا في تجارة التجزئة وخدمات البناء والنقل، وكذلك في القطاعات الصناعية الخفيفة النسيجية والهندسية، وان من أهم العوامل التي تواجه القطاع الخاص وتساهم في ارتفاع تكاليف إنتاجه قياسا ببلدان المنطقة هي شحة الكهرباء والفساد وعدم الاستقرار الأمني⁴⁶. وهذا الإهمال ينعكس على قدرة القطاع الخاص في زيادة حجم التشغيل للقوى العاملة وخفض البطالة في العراق فضلا عن عدم قدرته في تحريك القطاعات الأخرى وعدم إمكانية منافسة القطاع العام لتحقيق الأجود في الإنتاج، مما يجعل سوق العمل يعاني من الركود والرتابة.

3- البطالة بين صفوف الخريجين

إن العمل ليس مجرد حاجة اقتصادية لتأمين متطلبات الحياة وإنما هو مصدر الثقة بالنفس وبناء الشخصية ويجعل الأفراد أكثر اندماجا وتوافق مع المجتمع ويبدو إن السياسات في المرحلة الراهنة لم تتجح في تحقيق الموازنة المثلى بين حق الإنسان في التعلم وحقه في فرص العمل والسبب يعود الى انعكاسات الحروب التي خاضها البلد على سوق العمل العراقي . ويلاحظ على سوق العمل العراقي ان القوى العاملة تتوزع على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل تعكس التشوه في الهيكل الاقتصادي لهذه القوى ومنذ فترة السبعينات من القرن الماضي وحتى عام 2001 ان نسبة العاملين في القطاع الخدمي تنمو بشكل متزايد اذ وصلت الى 70% في نفس العام ، والسبب في ذلك يعود الى ان القطاع الخدمي جانب للقوى العاملة بسبب ارتفاع أجوره، فضلا عن ارتفاع المعيشة الناجمة عن التضخم المصحوب بانخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية والناجم عن الحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينات، فضلا عن الهجرة من الريف إلى المدينة المصحوبة بالبحث عن أعمال ذات إنتاجية منخفضة التي

⁴⁶ - المصدر نفسه، ص191

لاحتياج مهارات او كفاء عالية او مستوى تعليمي مرتفع فضلا عن ضيق القطاع الصناعي ومحدوديته وعدم قدرته على امتصاص الأيدي العاملة الفائضة مما حدا بالقوة العاملة التوجه نحو الأنشطة الخدمية⁴⁷. وقد عجز سوق العمل العراقي الموازنة ما بين القوى العاملة المعروضة والقوى العاملة الفعلية المطلوبة مما فاق من مشكلة البطالة المصاحبة للتضخم في إن واحد انعكست على سوء أحوال القوى العاملة العراقية واضطرار الكثير منهم للعمل في الخارج وتشير التقارير الى إن انخفاض التشغيل في العراق تعود إلى انخفاض التشغيل للنساء البالغات والتي تصل إلى 11% مقارنة مع ثلثي الرجال والى زيادة معدلات البطالة واضطرابات الوضع الأمني. فضلا عن عمليات التهجير التي وصلت 1,6 مليون شخص إلى مناطق آمنه في الداخل ومالا يقل عن مليون شخص إلى الخارج خلال أمدته 2003-2009⁴⁸ الجدول (11)

جدول (10): مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التوظيف (2002-2012)

السنة	ساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (%)		مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (%) (من اجمالي الناتج المحلي)	معدل التوظيف في القطاع الخاص (%)	
	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي		دوام كامل	دوام جزئي
2002	25,0	83,9	1,2	-	-
2003	25,3	79,3	-	28,0	21,0
2004	30,9	72,9	1,0	34,6	24,0
2005	32,8	76,8	0,8	32,9	26,6
2006	29,7	66,1	1,1	16,0	33,4
2007	30,9	65,3	0,7	14,6	33,4
2008	26,7	60,5	0,6	22,0	25,0
2009	33,0	59,3	0,6	-	-
2010	33,8	59,7	1,5	-	-
2011	30,3	62,1	0,9	-	-
2012	30,5	60,9	-	-	-

المصدر / جمهورية العراق ,مجلس الوزراء, هيئة المستشارين, استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 , نيسان 2014, ص46.

⁴⁷ - حيدر مجيد عيود الفتلاوي, دور السياسات المالية في معالجة الفقر, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2009, ص94

⁴⁸ - البنك الدولي, جمهورية العراق, تقرير مواجهة الفقر في العراق, 2010, ص22

جدول (11): نسبة المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية 15 فما فوق، الاجمالي (%) للسنوات 2003-2017

السنة	القوى العاملة	نسبة الذكور من القوى العاملة	نسبة الاناث من القوى العاملة
2003	30.4526215	52.2444	7.52450275
2004	29.4076576	49.6364136	8.09949875
2005	31.1049843	51.6595039	9.44140625
2006	32.8835678	53.6552811	10.9818106
2007	34.7450752	55.6165657	12.7406721
2008	36.6927376	57.528347	14.7347698
2009	36.5950203	57.3949738	14.6820755
2010	36.1957397	56.7004814	14.5959902
2011	35.702404	55.8607292	14.487154
2012	34.5919533	53.8854675	14.2985792
2013	34.2216187	53.2716637	14.1898079
2014	34.5431862	53.9276085	14.1613874
2015	34.5562172	54.0101662	14.1006422
2016	33.8316689	52.7118797	13.9734259
2017	34.0615501	52.8076553	14.3382511

المصدر: البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>.

مما جعل الدولة العراقية باتخاذ كثير من الإجراءات ووضع الخطط لمعالجة حال السوق العراقي والتوجه ومنها التوجه الى فلسفة اقتصاد السوق ومحاولة تطوير القطاع الخاص , وقد اتخذت الحكومة العراقية بعد عام 2003 مجموعة من السياسات المالية والنقدية الغرض منها زيادة مستوى التشغيل للقوى العاملة ورفع القدرة الشرائية للعملة العراقية مما ينعكس على رفع مستوى الدخل الحقيقي للقوى العاملة في القطاع العام والخاص على حد سواء وزيادة فقرة الرواتب للعاملين في القطاع العام مما انعكس بالرفاهية عليهم وتقليل الفقر.

اما بالنسبة الى توزيع قوة العمل على الانشطة الاقتصادية والذي يبين مدى التفاوت الحاد في التوزيع

وكما موضح في الجدول (12)

جدول (12): عدد العاملين ونسبهم بحسب الانشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2013)

السنة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2004	608185	8,3	1487489	20,3	5231856	71,4	7327530	100
2005	59660	7,9	1508017	19,9	5471296	72,2	7577973	100
2006	648571	8,4	1528774	19,8	5543753	71,8	7721080	100
2007	1348275	13,6	1546551	15,6	7018962	70,8	9913788	100
2008	1522540	13,6	1656881	14,8	8015724	71,6	11195145	100
2009	1743944	14,0	1856054	14,9	8856742	71,1	12456740	100
2010	446614	5,5	1226158	15,1	6447478	79,4	8120250	100
2011	429824	5,2	1256408	15,2	6579608	79,6	82658040	100
2012	412319	4,9	1279031	15,2	6723326	79,9	8414676	100
2013	384220	4,6	1252892	15,0	6715498	80,4	8352610	100

المصدر : صندوق النقد العربي , تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2005-2016) , ابو ظبي , صفحات متعددة.

تم احتساب القيم المطلقة من خلال ضرب النسب المئوية للعاملين في كل قطاع في عدد العاملين الاجمالي لكل سنة اعتماداً على بيانات جدول (8).

نلاحظ من خلال الجدول (12) ارتفاع عدد العاملين في قطاع الخدمات اذ يصل الى 6715498 سنة 2013 بنسبة تصل الى 80,4% من مجموع العاملين وهذا يدل على ان قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على النشاطات الاقتصادية ويعود السبب الى اهمال محدودية الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة والتوسع في قطاع الخدمات سواء في الخدمات الانتاجية (المطاعم , الفنادق , والنقل , والمواصلات , والتجارة) من دون النظر الى التنمية الصناعية والزراعية البعيدة المدى التي تسعى الى خلق فرص عمل دائمة .

4- ترهل القطاع العام:

وهو القطاع الحكومي الذي يخضع لسيطرة وتوجهات الدولة ويلتزم بالقوانين النافذة ويشمل جميع الموظفين في الوزارات الخدمية والقوات الأمنية والجيش, ويلتزم بقوانين العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي, وفيه عدد كبير من العمال والأجراء والعقود المؤقتة, وكان الاقتصاد في الفترة ما قبل 2003 يدار من قبل القطاع العام لكن بعد

ذلك تبنت الدولة فلسفة اقتصاد السوق وحرية العمل بعد رفع العقوبات الدولية وتبني سياسة الانفتاح الخارجي ، في السنوات الخمسة الماضية تم توليد 80% من الوظائف الجديدة من قبل القطاع العام وصلت عام 2007 الى 35% من إجمالي فرص العمل وصلت عام 2012 إلى ما يقارب 40%، وان هذه الوظائف نمت ليس في بغداد والشمال والجنوب ولكن بين القطاعات الاقتصادية الخدمية (المالية والتأمين)⁴⁹ . في حين يعمل 66% من العاملين الفقراء بعمر 10 سنوات فأكثر في القطاع الخاص و 29% فقط منهم يعمل في القطاع الحكومي الذي ترتفع فيه معدلات الأجور مقارنة بالقطاع الخاص فضلا عن الامتيازات الأخرى كالتقاعد والضمان الاجتماعي ، ويعمل 20% من الفقراء في النشاط الزراعي الذي شهد تراجعاً خلال السنوات السابقة نتيجة لشحة المياه والملوحة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يوفر الغذاء فضلا عن عدم توفر خدمات الكهرباء وإنشاء صيانة شبكة الطرق الترابية المؤدية إلى القرى والمناطق الريفية وبلغت نسبة السكان الفقراء الذين يعيشون في مناطق فيها طرق غير معبدة نحو 71% مما أثر بشكل كبير على تسويق الإنتاج وإيصاله إلى الأسواق المحلية .

5. انتشار ظاهرة البطالة المقنعة

يمتاز سوق العمل العراقي بانتشار البطالة بين الشباب وخاصة الخريجين لترهل القطاع العام وعدم قدرته على استيعابهم مقابل ضعف وجمود القطاع الخاص الذي تعرض الى التهميش من قبل الأنظمة السابقة. علما ان نسبة البطالة العامة لعام 2013 هي 11% وان نسبة البطالة بين الذكور هي 7% ونسبة البطالة في الإناث هي 13% ونسبة الإناث بين العاطلين هي 24% ونسبة الشباب العاطلين بين أعمار (15-24) هي 18%⁵⁰.

المبحث الثالث: رؤيا في تلبية احتياجات سوق العمل

تعد مخرجات التعليم من الأمور الأساسية التي يتوجب الاهتمام بها في ظل المتغيرات التي يعيشها الاقتصاد خاصة في ما يتعلق منها في سوق العمل . حيث نجد انه حتى نهاية السبعينات كانت تلك المخرجات توزع من خلال وزارة التخطيط على الوزارات والمؤسسات والمنشآت بشكل مركزي . بسبب تمتع العراق آنذاك بالاستقرار النسبي من النواحي كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط. مما يتوجب وجود إستراتيجية واضحة بعد نيسان 2003 لتوفير سوق عمل لهذه

⁴⁹ - تقرير الفقر والرفاهية والاندماج، 2007-2012، مرجع سابق، ص172

⁵⁰ - صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ابو ظبي، الملاحق الإحصائية، ص353

المخرجات التي تزداد بشكل سنوي مما ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق اذ ما بقيت تلك المخرجات دون إستراتيجية قادرة على اقل تقدير للتخفيف من أثارها اذا تعذر تبني استراتيجية فعالة لاستيعاب تلك المخرجات . لذا ومن الضروري إيجاد استراتيجية واضحة وإدارة كفوءة تتبنى وضع السياسات المتوازنة والسليمة وفق شروط محدده للتصرف بمخرجات التعليم خاصةً بعد التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي بشكل عام وسوق العمل العراقي بشكل خاص لاسيما بعد التحول نحو اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة. لما تقدم نرى ان تلك الاستراتيجية المنشودة تركز على ثلاث مطالب هي:-

المطلب الاول: تفعيل دور القطاع الخاص و إصلاح القطاع العام

أن الفلسفة السياسية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي هي التي جعلت من القطاع العام يهيمن على جميع مرافق الحياة الاقتصادية لارتباطه بالربيع النفطي الخارجي الذي هو المصدر الأساس للموارد المالية التي تستحوذ عليها الدولة والذي بات المحرك الرئيسي للنشاطات الاقتصادية وبالتالي عززت من هيمنة الدولة على الاقتصاد العراقي والذي انعكس ذلك في ضعف تأثير وفعالية القطاع الخاص .مما اثر على دور النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء .

فان التحول الذي يشهده الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق يتوجب عليه مرحلياً ان يعالج الترهلات التي تضخمت في القطاع العام والقيام بإعادة تأهيل بعض المؤسسات والمنشآت لتأخذ دورها الايجابي للمساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية خاصة وان عملية خصخصة هذه المؤسسات والمنشآت يتعذر في الوقت الحاضر لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة . ونؤكد ان العلاقة بين القطاعين لاتعني بالضرورة إلغاء كل منهما لدور الآخر، بل يجب ان تكون هناك علاقة تكاملية وان يؤدي كل من القطاعين دورة المنشود في الظروف الحالية ويترك الريادة في النشاطات الاقتصادية لكفاءة كل من القطاعين . فالواقع لا يشير الى ان القطاع العام قد استطاع تحمل المسؤولية وقيادة النشاطات الاقتصادية بما يحقق الأهداف المنشودة ولا القطاع الخاص استطاع ان يضع قدمه في ريادة النشاط الاقتصادي ليكون مؤشراً في عملية التنمية الاقتصادية وكان دورة محدوداً مما فرض واقع هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق على الرغم من التحول المنشود في النشاط الاقتصادي بعد عام 2003 نحو اقتصاد السوق . لذا فأن تحفيز دور القطاع الخاص العراقي وتوفير البيئة الملائمة المحفزة لممارسة نشاطاته من الأمور التي باتت ملحة ليكون رديفاً ايجابياً في عملية التنمية الاقتصادية . ليساهم بشكل فعال في استيعاب مخرجات التعليم وتوفير فرص العمل في سوق العمل . لاسيما في مجالات يمتلك فيه القطاع الخاص قدرات تؤهله للقيام بذلك الدور في مجالات البناء والتشييد والمقاولات فضلا عن الصناعات الغذائية والملابس التي تلبى حاجة السوق المحلية وكذلك المكاتب الاستشارية والعمل في مجالات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات والحاسوب والانترنت ومجالات النقل والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة ومجالات أخرى يستطيع القطاع الخاص ان يقوم بدور منشود فيها يؤدي بالنتيجة لامتصاص الكثير من مخرجات التعليم كل حسب اختصاصه مما يساهم بشكل او بآخر من تقليل الضغط على التعيين في القطاع العام ويستفاد من طاقات تلك المخرجات في المجالات آنفة الذكر . ولما تقدم فأن إصلاح الترهلات في القطاع العام وتحفيز دور القطاع الخاص لها أثر مباشر في استيعاب العديد من الطاقات التي توفرها مخرجات التعليم وهو ما يخدم الجميع وبالتالي عجلة التنمية الاقتصادية في العراق .

المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار

ان للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مقارنة بالأشكال الأخرى من التدفقات مثل حوافز الأسهم وأوراق الدين والقروض المصرفية لأنه يحفز نقل التكنولوجيا المتقدمة للبلد المضيف ويدعم تراكم رأس المال البشري ويرتقي بأنماط السلوك في قطاع الشركات والممارسات المتقدمة في الحكومة . ويعد أكثر استقراراً مقارنة بأشكال التدفقات الاستثمارية الأخرى. واهم دوافعه بناء مصانع بقصد التصدير بالانتفاع من الكلفة المنخفضة والاستفادة من المزايا التنافسية في الأسواق الوطنية للشركة الأم . لكن لم يتبلور هذا الفهم في العراق بعد في سياسة للاستثمار الأجنبي إذ ان عنصر الكلفة مهمل . وكذلك التوجه للصادرات كون المورد النفطي يوفر عملة أجنبية كافية لتغطية الطلب عليها ويسعر صرف منخفض . وتركز الدوائر المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العراق على الخدمات والعقار السكني والسياحي لتلبية الطلب المحلي على خدمات يعجز الاقتصاد على تلبيتها⁵¹ . يحضى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية متصاعدة كونه يعد احد المتغيرات المؤثرة في تطور الاقتصاديات ونموها فضلا عن كونه احد المؤشرات على الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانفتاح الأسواق العالمية وتنامي اقتصاد المعرفة . وهناك جدل مستمر بين مؤيد ومتحفظ لهذا الاستثمار من حيث الجدوى التي يحققها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتوليد قيمة مضافة. ومما يشير الى أهميته نجد ان اغلب دول العالم باتت تتنافس على اجتذابه لما فيه من مردودات اقتصادية كبيرة يمكن ان تساهم في معالجة بعض تشوهات الاقتصاديات المحلية في الدول الساعية اليه. وان الأوضاع الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وتحوله نحو اقتصاد السوق. يمكننا القول لأبد في السعي الجاد والضروري لتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكما أسلفنا في البحث حول موضوع البطالة ومخرجات التعليم. فان الدولة لا تستطيع وحدها ان توفر فرص عمل لاستيعاب مخرجات التعليم . فالقطاع العام يعاني من البطالة المقنعة. ومحدودية وضعف القطاع الخاص من استيعاب تلك المخرجات . بات

⁵¹ - احمد بريهي علي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم الاقتصاد الحر والانتفاع المادي ،بيت الحكمة ، 2011، ص239

من الضروري السعي الجاد للاستثمارات الأجنبية لما لها من تأثير في خلق فرص العمل وتدريب اليد العاملة بما فيها الفنية والإدارية والمساهمة في النشاطات الاقتصادية والتي تنعكس على قابليتها على امتصاص العديد من القوى العاملة وخاصةً مخرجات التعليم خاصة في قطاع الخدمات والبنى التحتية ومشاريع السكن والسياحة والنقل والاتصالات التي تستطيع استيعاب العديد من مخرجات التعليم وفقاً لاختصاصاتهم . مما يتوجب السعي الجاد من أجل تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب تلك الاستثمارات . والتي تساعد على تقليل البطالة واستيعاب مخرجات التعليم التي باتت من المشاكل الحقيقية التي يتوجب التوقف عندها والبحث عن حلول واقعية للحد منها في الوقت الحاضر

المطلب الثالث: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من السمات الأساسية للاقتصاد الحديث وبعد ان تنامت الأهمية النسبية لهذا القطاع عالمياً. حيث أعلنت الأمم المتحدة ان عام 2005 هو السنة الدولية للقروض الصغيرة . لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووفق مصادر الأمم المتحدة للتنمية ولتجارة (الاونكتاد) تم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها التي يعمل فيها من (20- 100) عامل والمشاريع المتوسطة هي التي يعمل فيها من (101- 500) عامل اما التصنيف الأوربي فأن الشركات الصغيرة هي التي يعمل فيها (100) عامل واقل من (1000) عامل .

وتساعد المشاريع الصغيرة مقارنة بالصناعة الكبيرة على حل مشكلة البطالة في العراق لكونها تستخدم أسلوب الإنتاج كثيف العمل . وتؤدي هذه المشاريع الى رفع معدلات تشغيل القوى العاملة على عكس نظيرتها الكبيرة التي غالباً ما تستخدم أسلوب الأنتاج كثيف رأس المال فضلاً عن كونها لا تحتاج الى رأس مال كبير او تكنولوجيا متطورة كما لا تحتاج الى مستوى مرتفع من المهارات والكفاءات الإنتاجية و المهارية والإدارية المحدودة في العراق . وكذلك تستخدم هدف العدالة في توزيع الدخل اذ أنها تحتاج الى رأس مال متواضع يكون ضمن إمكانيات الطبقة المتوسطة للاستثمار فيها وبذلك تتوسع الطبقة المتوسطة على حساب تقليص الطبقة الفقيرة في حين تساهم الصناعات الكبيرة في زيادة حجم التفاوت الطبقي في المجتمع⁵² لذا فان تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيؤدي بالنتيجة لاستيعاب اعداد في القوى العاملة في سوق العمل وبالتالي سيوفر فرص عمل لمخرجات التعليم .

⁵² - مايج شبيب الشمري، إصلاح واقع الصناعات الصغيرة في العراق ، وقائع المؤتمر الأول لجامعة القادسية ،المجلد الثاني 2009،

الاستنتاجات

- 1- يعتبر رأس المال البشري بالإفراد الذين يمتلكون المهارات والخبرات ذات الصلة بتكوين الثروة لشركائهم بل هناك من اعتبره عنصرا غير ملموس يعبر عنه دائما بالمعرفة المتواجدة عند المستخدمين في الشركة والقدرة الإبداعية والتي تفوق في القيمة الحقيقية موجودات الشركة المادية.
- 2- تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول ، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.
- 3- اهتمت العديد من النماذج التي قامت على أساس نظرية رأس المال البشري بالاستثمار في الإنسان ومدى ما يحقق من مكاسب تعود على الأفراد والمجتمع واثر ذلك في تفاوت هذه المكاسب بين الأفراد.
- 4- يعمل الاستثمار في التعليم على زيادة حجم التوظيف و توفير فرص عمل للعمالة المحلية وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة ، عن طريق توفير الايدي العاملة الماهرة.
- 5- ان عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل قد أدى ظهور بطالة الخريجين وبالطبع ليس السبب في هذه البطالة هو الاستثمار بالتعليم بل كان نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة.
- 6- ان اقتصاد المعرفة قائم بصورة اساسية على عنصر المعرفة واستخدام العقل البشري لتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة
- 7- ان هذا الاقتصاد يقوم على تنمية الموارد البشرية علميا ومعرفيا كي تتعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة من خلال المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري وكمولد للدخل.
- 7- وعلى مستوى العراق فإنه يمتلك الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما إذا استطاعت توجيهها من أجل ذلك الا انه لايزال ضعيفا بدخوله في مجال اقتصاد المعرفة مقارنة بالمستوى العالمي والعربي.

التوصيات

- 1- التأكيد على أهمية كل من رأس المال (الفكري والبشري) والاستثمار فيهما الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعرفة وخبرات الأفراد .
- 2-التأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي لما لرأس المال البشري من أهمية في تطوير مهارات الأفراد ورفع كفاءتهم في الشركات أو المنشآت والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يساهم في تعزيز القدرات الإبداعية .
- 3- الاهتمام وتعزيز الدراسات والأبحاث وإقامة المؤتمرات وتوضيح أسس نظريات الاستثمار البشري مما يساهم في معرفة المعوقات والمميزات التي تتصف بها النظريات والبيات تطبيقها على الواقع .
- 4- يجب اعطاء الاستثمار في التعليم أهمية كبيرة نظرا لما لاهميته وقدرته على زيادة معدلات التوظيف بما يوفر بيئة عمل مناسبة ورفد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة
- 5- توفير فرص عمل ملائمة لمخرجات التعليم مما يساعد في تنمية القدرات الذهنية التي يكتسبها المتعلم والتي تتعكس ايجابا في الابداع في مجال العمل الموكل له.
- 6- مواكبة التطور الحاصل في العالم من اجل خلق ايدي عاملة كفوءة قادرة على العمل في بيئة تنافسية مع التطور التقني والتكنولوجي العالمي.
- 7- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة وان تفعيل مؤشرات التنمية البشرية يتطلب ربط الاقتصاد العراقي بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك استحداث مراكز بحثية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية مبنية على اسس علمية ومزودة باحدث التكنولوجيا واستخدام الحاسوب والتوسع بمعرفته.
- 8- الاهتمام ابتداء بالتعليم الاساسي وصولا الى البحث والتطوير لزيادة فاعلية النظام التعليمي وزيادة التخصيصات المالية للاهتمام بالجانب البشري للثروة و وفق خطط معدة لذلك ووضع سياسات ونظام للحوافز لتوجه لاستثمارات في مجالات البحث العلمي وتشجيع الابتكارات العلمية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة .

المصادر

أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ،نوفمبر ٢٠١٠ .

احمد بريهي علي، الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم الاقتصاد الحر والانتفاع المادي، بيت الحكمة ،2011.

الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكارات في المجتمع المبني على المعرفة : الامم المتحدة ، نيويورك ،2003.

أمانى خضر شلتوت ، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ،غزة ،2009.

ايمان عطية ناصف ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات الوكالة الامريكية الدولية ، تقرير تقييم الاوليات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق 2012.

برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات ،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير تقييم الأوليات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،2012.

البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

البنك الدولي، جمهورية العراق ،تقرير مواجهة الفقر في العراق،2010.

جلال خلف السكارنة ، تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1 ط، 2001 .

جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 ، نيسان2014.

جمهورية العراق، إستراتيجية تطور القطاع الخاص. 2014- 2030 ، 2014.

حريزي ابو شعور و صليحة فلاق ،رأس المال الفكري ودوره في دعم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال ، الملتقى الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسيبة بن بو علي ،2011.

- حسن لطيف،الفقر في العراق مقارنة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية،العدد 38, 2007.
- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة الفقر، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- رابح عرابية وحنان بن عوالي،ماهية رأس المال الفكري و الاستثمار في رأس المال البشري ، الملتقى الدولي الخامس ،حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل الاقتصاديات الحديثة ،جامعة حسبية بن بو علي ،2011.
- رضا شبلي الخوالدة ،الاستثمار في الى البحث والعلمي، الجامعة الاردنية ، الجمعية الاردنية للبحث العلمي ، بدون تاريخ .
- زياد هاشم عيسى ، ناظم حسن رشيد ، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام المعلومات الحديثة ، بحث مقدم الى جامعة الزيتون الاردنية لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، المؤتمر العلمي الخامس ،2005.
- سالم عبد الحسن رسن ، التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية ، بحث مقدم الى الندوة العربية ، طرابلس ، 2005.
- شهاب حمد شيحان ، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4, 2010.
- صابر بلول السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر ،مجلة كلية العلوم السياسية.جامعة دمشق، المجلد (25) 2009.
- صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ابو ظبي، الملاحق الإحصائية.
- عادل حرحوش المفرجي- رأس المال الفكري ،طرق قياسه والمحافظة عليه ، منشورات القمة العربية الادارية ، ط1, 2008.
- عبد الحميد الوليد الصباغ ، محمد محبك، اتجاهات المعرفة في الوطن العربي ،مجلة تنمية الرافدين، مجلد 33،العدد 105, 2011.

عبد ضمد الركابي، قوة العمل العربية أمام إمكانات التطور المادية، مجلة النفط والتنمية، العدد العاشر، السنة الرابعة، العراق، بغداد، 1978.

عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط3، 2008.

العراق تقرير الفقر والاندماج والرفاهية، 2007-2012.

العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ا ظ1، 2014 التقرير الوطني للتنمية البشرية
2014.

علي نور الدين اسماعيل ،اقتصاد المعرفة من منظور رياضي :الدول العربية حالة دراسية المجلة الاقتصادية
السعودية ، العدد السابع عشر، 2004 .

فاروق عبد فلية ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ط2، 2007.

فليح حسن خلف، فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديثة ، عمان ، ط1، 2007،.

مايخ شبيب الشمري ،إصلاح واقع الصناعات الصغيرة في العراق ، وقائع المؤتمر الأول لجامعة القادسية ،المجلد
الثاني 2009.

محسن يوسف- د. اسماعيل سراج الدين، العمالة والتنمية عمالة الشباب، بدون تاريخ .

محمد الصيرفي ، المرجع المتكامل في الادارة الالكترونية للموارد البشرية ، المكتب الجامعي الحديث، عمان
2009، .

محمد انس ابو الشامات وآخرون ، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) العدد (1) ، 2012 .

محمد جبار الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر نموذجا ، بحث منشور على شبكة
الانترنت الموقع التالي : www.docuesk.com.

محمد حافظ حجازي ،ادارة الموارد البشرية، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، 2005. على موقع الانترنت

<http://www.hrdiscassion>

محمد خضري, اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية ,بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية ,مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس,2005.

محمد خضري, اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنافسية للاقتصاديات العربية ,بحث مقدم لجامعة الزيتون الاردنية ,مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس,2005.

محمد سعيد جوال واخرون ، الاتجاهات الحديثة لادارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة : رؤية نظرية تحليلية " ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحسين بن علي ، الجزائر 2011.

محمود علي الروسان ، محمود محمد العجلوني ، أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية(دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 26 العدد الثاني -2010 .

مدحت القرشي, , اقتصاديات العمل , دار وائل للنشر , عمان, 2007.

مصطفى ابراهيم - واخرون, اقتصاديات الموارد والبيئة , دار الجامعة بدون تاريخ.

مصطفى ابراهيم - واخرون, اقتصاديات الموارد والبيئة , دار الجامعة بدون تاريخ.

منعم دحام العطية اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية في العراق دراسة تحليلية تقييمية ,مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ,مجلد 13 ,العدد 3 ,سنة 2011 .

موسى خلف عواد , عباس عصفور , تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990-2004 , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , مجلد10,العدد 4, 2007.

نافر ايوب محمد , الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه , مجلة العلوم الانسانية ,السنة السابعة ,العدد 44, 2010.

هاتف احمد محمد ، اقتصاد المعرفة آلية الانتقال ، المؤتمر العلمي الاول ، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ،2009.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ،
سنوات مختلفة.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،بيت الحكمة، 2009التقرير الوطني لحال التنمية البشرية.2008.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مركز التدريب المهني - قسم الإحصاء ، منشورات متعددة.

Bannock .G.Baxter,Davis,E(2003)" The penguin Dictiongry of economic "" Penguin
Books Ltd,England

Michel peter ,national Education Pdcy, constructions of the Knowledge economy , jou
,of education 2001.

Owolabi S. A & Okwu A. T- Aquantitive analysis of role of human resource
pevelopment in economic growth in nigria – European journal of economic -
ISSN 1450-2275 Issue 27 2010 .